مشكلة العمل

للدكتور محمد غلاب

تمهيد :

من أهم المسائل التى تشغل بال الجماعات البشرية الراقية أو الآخذة فى أسباب الرقى ، والتى تقلق راحة المصلحين فيها وتقض مضاجعهم بسبب ما تركز فيها من مشكلات اجتماعية وخلقية معقدة ، وما أثير حولها من مجادلات عنيفة ، هى مسألة العمل المتشعبة الأغصان التى تفرعت عنها معضلات المهن والحرف ، والمطالبة من جانب ذوى الأعمال بأداء الواجب وما ينجم عنه من إجادة وإتقان ، ومن جانب العمال بنيل حقوقهم التى لا تزال تكثر ويتسع مداها كلما اجتذبت المدنيـة الشعوب إلى مضاعفة الحاجات وتعقد المطالب الاجتماعية . ولهذا كله يجب على معالج الإصلاح أن يبدأ سيره بإيضاح مشكلة العمل وبسط مظاهرها المختلفة فى ضـوء المبادئ الاجتماعية والخلقيـة المتينة التى تضمن للأمم ثباتها ، وللأنظمة استقرارها ، وللجماعات هدوءها ورضاءها ، ولمختلف الطبقات سعادتها ورخاءها . وهاك إلمـاعة خاطفة لهذا الإيضاح :

(١) تطور العمل :

إن العمل من الحيثيـة الاجتماعية المحض هو ملء الوظائف الاقتصادية التى ترمى إلى تحقيق المطالب المـادية التى يحتاج إليها الأفراد الذين يعيشون فى الجماعة ويذعنون لضروراتها وتقاليدها . ولا ريب أن نظرة عاجلة على نشأة المجتمعات البشرية تبين لنا كيف أن الوظائف الاقتصادية قد امتزجت منذ بداية تلك المجتمعات ببقية الوظائف الاجتماعية الأخرى ، وأنها جميعها قد انغمست فى وسط الحياة الدينية . فمثلا نشاهد أن صيد الأسماك والفنص وتربية الحيوانات والمقايضة وما إليها من الوظائف البدائية ، ترتدى كلها ثيابا متجانسة من العقيدة وطقوسها العملية ، أو من النسكات التطبيقية ، غير أن أولئك البدائيين لم يلبثوا أن شرعوا يفكرون فى حاجاتهم المـادية المـاسة بهيئة أعمق وأشـد اتساعا ، فأخذوا يدبرون شؤونهم بطريقة أكثر استقلالا . ومن هذه التدبيرات المختلفة نشأت فى الإنسانيـة أنواع متباينة من الحياة نستطيع أن نقول عنها بوجه عام : إنها كانت مبـدأ الصعود التدرجى ، ولكن ليس معنى هـذا أن كل الجماعات البشرية قد مرت بكل تلك التدرجات ضرورة ، كلا ،

وإنما ذلك قد لوحظ لدى عدد من الشعوب فاتخذه علماء الاجتماع نموذجا اهتدوا بضوئه فى دراسة المجتمعات التى لم يعثروا على أنماط تطوراتها . وأيا ما كان فها هو ذا بيان تلك الأنواع من الحياة الاجتماعية .

(ا) الشعوب اللاقطة — وهى التى تعيش مما تلتقطه من حولها من الثمار الطبيعية وجذور النباتات والقواقع والحشرات وما شاكل ذلك، ولا تزال هناك شعوب منحطة تعيش إلى الآن على هذا النحو .

(ب) الشعوب الصائدة أو القانصة — وهى التى تحيا مما تصطاده من الأسماك أو تقتنصه من حيوانات البر وطيوره ، وكثير من الأمم التى أصبحت اليوم على قمة المدنية قد بدأت حياتها العمرانية على هذا النسق . ثم تطورت فصعدت فوق درج سلم الرقى حتى كادت تبلغ منه الذروة كبعض شعوب أوربا .

(ج) الشعوب الراعية — وهى التى تعيش من تربية الحيوانات واستثمارها كالشعوب السامية .

(د) الشعوب الزراعية — وهى التى تستغل الأرض فتستنبت فيها أنواع النباتات من البقول والخضر الضئيلة المحدودة إلى حقول الإنتاج الضخمة الواسعة التى تموّن بها بلادها وتصدر منها إلى غيرها .

(ه) الشعوب الصناعية — وهى التى تعتمد على الصناعة كمورد أساسى لحياتها . ومنشأ هذه الصناعات فى الأمم هو أنه عند ما تنشأ فى البلاد الزراعية مدن تحتاج بالضرورة فى تجميلها إلى فنون أرقى مما هو مألوف فى القرى ، فيؤدى ذلك إلى نمو الصناعة وتطورها وزيادة المقبلين عليها والراغبين فيها، كما يؤدى إلى ارتحال بعض محترفيها إلى المدن وانفصال البعض الآخر المقيم فى القرى عن الزراع . وهكذا بدأت الصناعة تقوى ويتسع مداها حتى تحوّلت بسائطها البدائية إلى مركبات ذوات أجزاء مختلفة ثم تطورت إلى مصانع معقدة متشعبة النواحى ظهرت طلائعها فى القرن السابع عشر ثم تابعت الرقى إلى أن اكتشفت العقول قوى البخار فالكهرباء فالآلات الميكانيكية فانقضت عليها انقضاضا مريعا واستخدمتها فى إنجاز منتجاتها، وهكذا استمرت الصناعة تعدو إلى الأمام حتى عز سلطانها وظفرت بالصدارة فى الاستيلاء على أهم أزمة الحياة الاقتصادية التى هى العمود الفقرى للحياة الاجتماعية .

ومن هذه الإلمامة الوجيزة يبدو جليا أن العمل الإنسانى ينمو ويمتد ويتعقد بنمو حاجات الجماعة وامتدادها وتعقدها ، وهذا يتطلب نظرة عجلى فى تنظيمه وتقسيمه قبل محاولة حل مشكلاته لكى يتأسس البحث على دعامة متينة وإليك هذه النظرة .

(٢) تقسيم العمل

إذا كانت الوظائف الاقتصادية قد انفصلت منذ زمن بعيد عن بقية الوظائف الاجتماعية فإن الذى لا ريب فيه هو أن تقسيم العمل بالمعنى الكامل لهذه الكلمة أو التخصص فى الوظائف الإنتاجية الذى ينتهى إلى تكوين المهن وتحديدها بهيئة قاطعة تحول دون الخلط بينها — هو حادث جديد نسبيا فى تاريخ الإنسانية ، إذا أن الجماعات البدائية والأسر الأبوية الأولى والقبائل الجيرمانية كانت تنتج هى نفسها كل ما هو ضرورة لوجودها ، بل إن أثر ذلك لا يزال إلى اليوم موجودا فى القرى المنعزلة التى لم تساهم فى المدنية بنصيب موفور حيث نشاهد فى بعض الأسر مثلا الرجل يزرع الحبوب والمرأة تطحنها على الرحى ثم تعجنها وتخبزها ، كما نرى الشيخ يجز أصواف أغنامه ثم يغزلها وينسجها وزوجته تخيطها ، وهكذا كلما كانت البيئة أقل حظا من المدنية كان العمل بينهما خليطا مهوشا لا يكاد المرء يتبين من التحديد فيه أكثر مما يختص به كل من الجنسين دون الآخر ، ولا ريب أن ذلك التمييز البسيط هو أيضا يختلف باختلاف مستويات البيئات والجماعات وحظوظها من التقدم والمدنية ، ولكن يمكن أن يقال بوجه عام : إن الرجال كانوا ولا يزالون يختصون أنفسهم بالأعمال التى تعتبر فى نظرهم نبيلة كالصيد والقنص وتربية الحيوانات ، على حين يتركون للنساء القيام بالأعمال الدنيا كالعناية بالمنزل وإعداد الطعام وما شاكل ذلك ، وفى بعض البيئات تعتبر زراعة الأرض من الحرف الدنيئة التى توكل إلى المرأة ، ومن المحتمل أن مصدر هذه التقسيمات يرجع إلى عقائد غابرة عزبت عنا تفاصيلها وإن بقيت لدينا دلائلها ، وهى الغرابة وعدم الاستناد إلى مبرر معقول وغيبة الانسجام من أنحائها .

أما الجماعات المتطورة ، فان تقسيم العمل فيها يعتمد على وجود الطبقات التى تخصصت كل منها فى وظيفة معينة يتوارثها أفرادها خلفا عن سلف ، وفى هذه الحالة يكون المولد هو الذى يحدد المهنة والحرفة ، ولا جزم أن أساس نظام الطبقات هو أيضا أساس دينى ، إذ أن لكل طبقة قواعد مأخوذة من طقوس قديمة محتها السنون بل القرون ، ولم يبق منها إلا ما يميز بعض الطبقات عن البعض الآخر ، ومما يلفت النظر أن هذه الميزات ترتدى دائما ثوب الحظر والإباحة ، وهذا هو اللون الدينى العتيق ، وأنصع برهان على صحة هذه النظرية ما نشاهده فى الهند إلى الآن من بقاء نظام الطبقات على الحالة البدائية النقية الموسومة بالطابع الدينى الذى يزعم فى صراحة أن الطبقات الإنسانية بطبيعتها أربع ، وترتيبها على النحو الآتى : الأولى هى طبقة الكهنة ، وقد خلقت من رأس براهان ، والثانية هى طبقة الجند ، وقد خلقت

من منكبيه وذراعيه ، والثالثة هى طبقة العمال والزراع ، وقد خلقت من نخذيه ، والرابعة هى طبقة الأرقاء ، وقد خلقت من قدميه ، وهذا الاختلاف فى المنشأ هو أساس اختلاف الطبقات الاجتماعية ، ولا ريب أن هذه الأسطورة لا يمكن أن يبتدعها إلا الكهنة ، لأن طابعهم عليها واضح .

ومهما يكن من الأمر فإن الطبقة الأولى هى التى كانت مستمتعة وحدها بجميع الحقوق الدينية وبامتياز تأويل "القيدا" أو جميع الكتب المقدسة واحتكار شرح كل كتب الأدب والعلم وجميع نواحى الثقافة ، على حين كانت الطبقات الأخرى محرومة من هذه الحقوق حرمانا يتفاوت بتفاوت درجاتها .

أما فى الصين فإن الجماعات قد لطفت هـذا النظام بعض الشئ وضيقت الهوة التى كانت شاسعة البون بين الطبقات . ولقد كان النظام الفرنسى القديم مثلا يقضى بوراثة المهن وانتقالها من الآباء الى الأبناء خشية تدهور الأسر ، أو رغبة فى الاحتفاظ بامتيازاتها ، نعم كانت هناك من حين الى آخر تطورات تلحق الجماعات فتجعلها تغير وظائفها ، ولكن هـذه التطورات كانت كليـة جماعية أكثر منها جزئية أو فردية ، اذ كان من النادر أن يشاهد المرء الابن يهجر وظيفة آبائه وأجداده ليتبع رغبته الشخصية أو اتجاهه الخاص .

ومما يسترعى الانتباه أن هذه الظاهرة الاجتماعية لا تزال توجد الى الآن فى مصر ، ولا سيما فى القرى ، حيث يشاهد الانسان حرف التجارة والحدادة والصباغة والحياكة والبناء ومثيلاتها وراثية تنتقل من الأجداد والآباء الى الأبناء والأحفاد . ولاجرم أن هذا كله من آيات الرجعية والجمود .

وأما الجماعات التى فازت بحظ وافر من التطور ، فان تقسيم العمل فيها ، أو بعبارة أدق : التخصص فى المهن والحرف لا يتقيـد بنظام معين ، بل يسير طبق الانعطاف الطبيعى للفرد والانجاة الفطرى لعقله ونفسه . ومن أجل تحديد هذا الاتجاه وجدت المناهج التى بها يسترشد المربون فى معرفة غايات الناشئين ليعينوا لكل واحد منهم مهنة على ضوئها .

على أن هـذا الاختصاص الذى أسلفناه — سواء أكان جماعيا أم فرديا — هو اختصاص مهنى فحسب ، أى أنه متسع بعض الشئ ولم يصل الى أقصى مراتب الضيق . وينبغى أن ننوه بنوع آخر من الاختصاص هو أضيق حدودا وأشد انحصارا ، وهو ما يدعى بالاختصاص الفنى الذى ظهر مع ظهور المصانع المعقدة والذى يقسم الحرفة الواحدة الى عدة أجزاء متمايزة يسند كل جزء منها الى فرد أو عدة أفراد . وبيان ذلك أنه لما كان كل عمل صناعى مؤلفا من عدد من الحركات فقد عزل الفنيون القائمون بالتوجيه على أن يجزئوا تلك المجموعة من الحركات الى أبسط ما يمكن من الأجزاء ، وأن يكلوا هـذه الأجزاء الى عمال بعددها لكى لا يكون لدى كل واحد منهم الا عمل بعينه يردده دائما دون تغيير ولا تبديل . ولقـد شاهـد "آدم سميث" هذا التجزئ الفنى للعمل فى أحد مصانع

الدبابيس فأوحى اليه منظره تلك الفكرة البديعة التي أثنى فيها على هذه الطريقة ثناءا عاطرا والتي طالما استشهد بها الاقتصاديون فى تأييدها .

(٣) النتائج الاجتماعية والخلقية لتقسيم العمل .

ان تقسيم العمل فى أية صورة من صوره هو بلا ريب ظاهرة عظيمة الأهمية لما تنتائج اجتماعية وخلقية خطيرة . وينبغى أن نعلم بدءا أن الاختصاص المهنى خير كله ولا شر فيه بحال ، اذ أنه ينتج رقى الجماعة وتقدمها بخطوات واسعة نحو الاجادة والاتقان كما ينتج متانة كيان المجتمع وتماسك أجزائه وبيان ذلك أنه ما دامت الجماعة دون اختصاص فانها تبقى متشابهة الاجزاء ، متماثلة المستويات ، ولا يكون فيها اى مجال لظهور المواهب الخاصة ، بل ان الفرد فيها يمحى امحاء يوشك أن تكون تاما حيث يبتلعه النموذج العام الذى لا يختلف لونه ولا تتبدل صورته ، والذى هو دائما منحضر فى بيئة جامدة شبيهة بالحلقة المفرغة التى لا يعرف المرء طرفيها ولا يفرق بين أمسها ويومها . وتلك هى الحالة التى يمكن أن ندعوها كما دعاها العالم الاجتماعى الفرنسى " دوركيم " بالتماسك الميكانيكى ؛ وهو التماسك الجامد الذى تأسس على التشابه التام بين الوجدانات ، والاتفاق الكامل فى المشاعر والأفكار ، وبالإجمال حيث يفكر الجميع ويشعرون ويعملون على نهج واحد ، ولكن الاختصاص المهنى ينقذ الجماعة من هذا الركود الذى يصيرها عقيمة مجدبة ويدفعها الى الخصوبة والإنتاج دون أن يمس روابطها بأدنى تفكك ؛ بل على العكس من ذلك هو يجعل التماسك الاجتماعى أشد تعقدا وأكثر متانة مع ازدياد قوته ؛ إذ أنه يتحول من تماسك ميكانيكى ضيق إلى تماسك عضوى عميق فى أى مؤلف من أعضاء يختلف بعضها عن بعض باختلاف الأدوار التى تقوم بها ، والفوائد التى تنتجها ، ويذعن الصغير منها للكبير ويقف كل منها عند حدوده الطبيعية المعينة . وفى هذه الحالة يكون ارتباط أفراد المجتمع مؤسسا على الطبيعة الخاصة بالنشأة الاجتماعية لكل منهم ، لا على دعامة العصبية البدئية . وبهذا تتخلص بيئاتهم من الأقسام بسمة القرابة والمولد وتطبع بطابع المهنة وهو أقوى الروابط وأكثرها أثرا فى النفوس . ولهذا طالما شاد بذكره الكتاب الغربيون وسجله الشعراء فى قصائدهم البديعة . ومن أمثلة ذلك قصيدة الشاعر الفرنسى الكبير "سولى — برودوم" الخالدة التى يقول فى ختامها ما يلى :

"لقد عرفت أنه لا يستطيع أحد فى عالمنا هذا الاستغناء عن بقية الأناسى الآخرين ؛ ومنذ ذلك اليوم أحببتهم جميعا" .

هذه هى نتائج الاختصاص المهنى ، أما الاختصاص الفنى فإن نتائجه ذات وجهين أحدهما خير نافع ، والآخر شر ضار ، إذ كما أن له ثمرات اقتصادية هامة ، له أيضا أضرار اجتماعية وخلقية فادحة لا يمكن الإغضاء عنها ولا الاستهانة بها ، إذ أنه — مع التسليم

بفوائده الاقتصادية العظيمة الناجمة عن المهارة الاكتسابية التي يخلعها على العامل والقوة الانتاجية التي يضخمها على عمله — يوجد فيه شر أخلاقي واجتماعي جسيم ، وهو تحويل هذا العامل نفسه إلى أداة صماء تؤدي وظيفة آلية ، والنزول به الى صفوف اللوالب ، أي أن إنتاجه يزيد بقدر ما يقل تفكيره . وفي هذا يقول أليكسي [1] دي توكفيل " :

" إن شخصية الانسان فيه تتدهور وتتلاشى بقدر ما تتكامل فيه شخصية العامل " .

غير أن المذاهب الاقتصادية العصرية التي تعنى بتنظيم الأعمال قد تكاتفت على تشجيع هذا الاتجاه الأسيف الذي سيقضي على تلك البقية الضئيلة الباقية لدى المجتمع من معاني الإنسانية . ومن الأمثلة البارزة في هذا الشأن مذهب " تيلور " ذلك المهندس الأمريكي الذي وضع تلك النظرية الآلية التي ترمي إلى تحصيل أكبر فائدة من إنتاج العامل عن طريق تقسيم أعماله إلى حركات بسيطة تجرى في لحظات محددة و إلغاء جميع الحركات التي لا تنتج شيئا .

ولقد غالى صاحب هذه النظرية في وجوب تحويل العامل الى أداة مغالاة دفعت كثيرا من الكتاب إلى السخرية منه في أساليب لاذعة إلى حد أن صور أحدهم عاملا من هذا النوع كان جالسا أمام آلة العمل التي تكاد تشبهه أو يكاد يشبهها فانشغل عن مهمته فاضطرب العمل اضطرابا شديدا كانت له نتائج ضارة .

الدكتور محمد غلاب
أستاذ الفلسفة بكلية أصول الدين

---

(١) هو كاتب سياسي فرنسي ولد في سنة ١٨٠٥ وقد اشتهر بالنبل والسمو اشتهارا حمى له احترام جميع الأحزاب وتقديرها ، وهو مؤلف كتاب " الديمقراطية في أمريكا " الذي كان له من الأثر ما لا يخفى على المشتغلين بالحياة الاجتماعية في القرن التاسع عشر ، وأخيرا توفي في سنة ١٨٥٩